

امتحان السداسي الأول في مقياس المالية الدولية

الموضوع الأول: أجب بدقة، سطرين لكل سؤال 08 نقاط .

- 02 كيف يمكن تفسير حركة رؤوس الأموال الدولية باستخدام نظام الفجوات؟
- 02 هناك تحركات تلقائية أو مستقلة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لا ترتبط بالوضع العام لميزان المدفوعات، وضح أسبابها؟
- 02 وضح الاختلاف بين معيار صندوق النقد الدولي ومعيار السيولة الدولية لقياس اختلال ميزان المدفوعات؟
- 02 اشرح مساهمة صندوق النقد الدولي في دعم السيولة الدولية؟

الموضوع الثاني: 12 نقطة .

- 03 حدد الفرق بين: خطر الطرف المقابل، خطر التسليم، خطر القرض الأول؟
- 03 لدى عميل 100000 دولار، حيث أن سعر الفائدة على الجنيه الإسترليني 3% وسعر الفائدة على الدولار 4% ويتم التسليم بعد 03 أشهر، حيث أن السعر الفوري كالتالي: GBP/USD=1.2413
• أحسب سعر الصرف الآجل وهل هو بخصم أو بعلاوة؟
- 03 نفرض مؤسسة جزائرية قامت بتصدير بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي ويتم تحصيل قيمة صادراتها بعد ثلاثة أشهر، إذا كان سعر الصرف الحالي دولار/دينار جزائري هو 119، وكان سعر الفائدة بالدولار الأمريكي هو 2%.

المطلوب:

- 01 ما هو نوع خطر الصرف الذي تواجهه المؤسسة؟
- 01 ماهي التقنية التي تتبعها المؤسسة للتحوط من خطر الصرف الناتج عن هذه الحالة؟
- 01 في الأجل (أي عند تحصيل المستحقات) إذا تحقق سعر الصرف دولار دينار جزائري 113، فما هو الربح الذي تحققه المؤسسة؟
- 03 4. "...حتى إذا لم يكن من المحتمل أن تحل عملة أخرى محل الدولار في أي وقت قريب، فهناك طريقتان لتقليل هيمنة الدولار بصفتها وسيلة للأداء وتخزين القيمة: العملات الرقمية، وإنشاء أنظمة الدفع غير القائمة على الدولار وتوسيعها. إن النظام النقدي الدولي غير مستدام، ويمكننا إما إصلاحه الآن أو انتظار أزمة كارثية، أزمة ديون في بلدان الأسواق الناشئة، أو الحرب بين القوى الكبرى، وهذا يجبرنا على اتخاذ الإجراءات اللازمة..."
• عالج هذا الطرح في سطرين فقط؟

جامعة الوادي
 كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم الإدارية
 المستوى: سنة ثالثة اقتصاد تدرسي ونيلكي
 الاجابة النموذجية لامتحان المحاسبة المالية له ولاية

I الموضوع: "أجب بلامه"

- 1- تفسير حرية تدوير الأموال باستخدام نظام الذخوات
 يتعرض البلد الى ثلاث مخاطر، فعيونان هكليتتان دفجوة خارجية:
- 1- فجوة موارد محلية سلبية، وتحدث عندما يكون: $I < G$ مع اشرح.
 - 2- فجوة تمويل وتحدث عندما يكون $R < G$ مع اشرح.
 - 3- فجوة كاصية سلبية، تحدث: $M < X$ مع اشرح.
- الاسباب التي هي وراء المخاطر المستقلة لتدوير الأموال وصيرورة الأجل التي لا ترتبط بالوضع العام لميزان المدفوعات:
- التباين بين أسعار الفائدة المحلية والدولية أو اختلاف العائد على الأوراق المالية
 - التغير في قيمة العملات الوطنية
 - تفادي المخاطر

2- الاختلاف بين معيار fM_i ومعيار السهولة له رتبة لتقياس اختلال م المدفوعات:
 أن معيار fM_i وضع لتدوير الأموال الطويلة وقصيرة الأجل بكاملها أسفل الخط واعتبرها أحد معاملات التسوية، مما يغلل الجزئي ميزان المدفوعات في حين أن معيار السهولة له رتبة وضع رؤوس الأموال الطويلة وقصيرة الأجل فوق الخط، أي معاملات تلقائية، الأمر الذي يؤدي الى زيادة اللجوء

3- مسألة fM_i يدعم سهولة الولاية
 وهذا هو خلال حقن السحب الخاصة fM_i التي يوفرها لأعضائه والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بحصة كل منها في الصندوق، فبذلك السهولة غير المشروطة التي منحت بحقوق السحب المتساوية أشرحه النصيب 25% والتي بالمعنى على البلد العضو اعتبارها جزءا من احتياطاته لدولة، كما أن هناك السهولة المشروطة التي منحت بحقوق العضو في السحب على الأجزاء

الأخرى المتبقية من حصة (شريحة الألفان) ، بالإضافة إلى الترتيبات العامة للأراض.

الموضوع II

1) الفرق بين كلا من:

- خطر الطرف المقابل : وهي مخاطر احتمالية يوظفها يلتزم كل طرف في العقد بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد ، ولأن نشأنا متأخر من احتفال عدم الوفاء أي من الطرفين بالتزاماته . (خطر اللزوم المقابل) (خطر التسليم وخطر الرض اللزوم)
- خطر التسليم : يتمثل في إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العمليته .
- خطر الرض الأول : إفلاس الطرف المقابل قبل استحقاق العمليته ، وخطر التسليم المتر طوره من خطر الرض الأمل

2) حساب سعر الصرف الآجل :

1 حساب من تأجيل التسليم :

$$De \text{ ou } De = \frac{(i_{p17} - i_{ee})(t/360)}{1 + i_{ee}(t/360)} \times C_{ee}$$

- De : من تأجيل التسليم ، علاوة ، خصم
- i_{p17} : معدل الفائدة في الأراض في سنة (دولي) لا بين لسوق
- i_{ee} : ... الأراض في سنة (دولي) صير الأجل
- T : أجل التسليم معاً بالأيام ، أو بالسنين
- C_{ee} : سعر الشراء في سنة الصرف نقداً

$$De = \text{ou } De = \frac{(0,03 - 0,04)(90/360)}{1 + 0,04(90/360)} \times 1,2413$$

$$= 0,0030$$

وهو خصم

وهذا سعر الرض الآجل : سعر الرض نقداً + من تأجيل التسليم

$$\text{سعر الرض الآجل} = 1,2413 - 0,0030 = 1,2383$$

وهو سعر الرض الآجل > السعر الفوري وهذا سعر الرض بخصم

٥٣: ١٥ نوع الفرض الذي تواجبه المؤسسة هو: مخاطر المعاملات، مبدأ أن
 التناحي الرهنى بين المعاملة والسكنى لسبب ضريبة المؤسسة. لجزء من قيمة الضمقة، أي
 يكون انخفاض في المبلغ المستلم بالمخلة المحلية. لسبب انخفاض قيمة عملة التصدير.

ب. تبيع المؤسسة تقنية الاقراض قصير الأجل حيث تقوم بالوصول على قرض
 بنفس هذه المدة لمدة ٥٣ أشهر جيداً تغطي مستحقاته المالية التي تتبعه القرض
 وفوائده، ثم في نفس الوقت تحويل قيمة القرض إلى عملتها طبقاً لسعر الصرف النوري،
 ثم كيراع الرصيد في أربعة لمدة ثلاثة أشهر عند ما يتم الحصول مستحقاتها
 من المسود لتقوم بسداد القرض الذي حصلت عليه وفوائده. من هنا
 اطنظت فان الذكورة هي معرفة عدد الدولارات التي يجب اقتراضها الآن
 وبالتالي عين المؤسسة اقتراض مبلغ X والذي سيصبح بعد إضافة الزائد
 المستحقه $1,1$ مليون دولار، وستكون المبلغ $1,1$ كالتالي:

$$X = 1500.000 \left(\frac{1 + 0,02/4}{1} \right)^{149} = 1492537,31 \text{ وبنه } 1492537,31 \times X$$

اذن لتجنب خطر المعاملة الناتجة عن ارتفاع سعر الريال كقرض من مبادئ الدولار
 كمن المصدر، الاجور لثقتية الاقتراض قصير الأجل حيث لثقتية قصير
الصادرات المقدرة بالأجل ١٤٩ لدينا من الآن وعد ٥٣ أسبوع
 عند تحصيله لقد من المسود $1,1$ مليون $1,1$ يرفع به قيمة القرض
 يمكن تغيير المبلغ المقرض الآن من دولار أمريكي إلى كويتي الذي بالسعر الحالي

~~1492537,31~~

١١٩ ديناراً دولار، وبالتالي تحصل المؤسسة:

$$DA = 1492537,31 \times 119 = 178500.000$$

في هذه الحالة المؤسسة متأكدة أن لديها لهذا المقدار من الدينار.

لذلك تتم المؤسسة بالتمويه باستخدام هذه التقنيات والم الصل أصبح اسعر
 الصرف $113 / \$$ فستحصل (0) .

$$1500.000 \times 113 = 169500.000 \text{ وقد زاد تخفيف ضريبة}$$

$$9000.000 \text{ ديناراً أي } (169500.000 - 178500.000 = 9000.000)$$

تقدّم ياتص بعد الفرح ان لقطاع البنددي لبردي الدائم على صحتة
الدرجات في الحملات المالية لولته، أصبح غير مستقر ومستدام
فأصته يُضطر لبرزراً قلعة الدفع غير الباعثة على الدرجه (التمدد
بريكس، اللاتن القميص، الصاندة الى الروبين روميا
والرانبا وحساس واسرائيل، وعربا العوليين في البحر الأحمر،
ويجوز وحاوله روميا والصين جناح قوي صياضس الولايات. م ٦ في المنطقة
والتالي لجد من اتخاذ ابرداك وكوانين وكدايير ومسرعيان لا صناد
اوس لقطاع البنددي لبردي لتجنب ازمان كارثية.